Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUS 2
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الثاني لسنة 2023

# مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصـــرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصـــارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570

[1]د. رزق الله مصباح رزق الله، [2]أ. دلال مصطفى جمعة.

1. أستاذ مساعد- قسم المحاسبة – كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي.- rezgalla.abdalla@uob.edu.ly

2. محاضر مساعد- قسم المحاسبة- كلية الإدارة -جامعة النجم الساطع.

**DOI:** https://doi.org/10.37376/deb.v42i2.6812 **Published: 27.07.2024**

## الملخص:

يهدف هذا البحث بشـــكل رئيســـي إلى التعرف على مدى إلتزام مكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، حيث ركزت الدراسة على مؤشرات المالية، و مؤشـــرات الفشـــل المالي، وجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة. ولتحقيق أهـداف الـدراســـة، تم الاعتمـاد على المنهج الوصـــفي التحليلي، و وزعت 97 اســـتبانة على مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي و تم إرجاع 60 استبانة صالحه للاستخدام . و تم تحليل البيانات باســـتخدام الإحصـــاء الوصـــفي و اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار $t$ للعينة الواحدة .و توصلت الدراسة إلى مكاتب المراجعة الخارجية تلتزم بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدول 570 ، و أن مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصـــرف ليبيا المركزي تلتزم بتقييم المؤشـــرات المالية، ومؤشـــرات الفشـــل المالي كما تلتزم بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة لإبداء رأي فني محايد حول مدى قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية.

## معلومات المقالة:

**الكلمات المفتاحية:** مكاتب المراجعة الخارجية، معيار المراجعة الدولي 570، تقييم الإستمرارية ، المصارف التجارية الليبية.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUS 2
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الثاني لسنة 2023

# The extent of the commitment of audit offices accredited to the Central Bank of Libya to assess the ability of Libyan commercial banks to continue in accordance with International Auditing Standard 570

[1] Dr. Rizgalla Misbah Rizgalla, [2] Mr. Dalal Mustafa Jumaa.

1. Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi.

2. Assistant Lecturer, Department of Accounting, College of Management, Bright Star University.

## Abstract

The main objective of this study is to identify the extend of، external auditing offices certified by the Libyan Central Bank commitment to evaluate the going concern of the Libyan commercial banks according to IAS 570 focusing on auditors' commitment to financial indicators، financial failure indicators، and audit evidence gathered. In order to achieve these objectives، the analytical descriptive approach was used and 97 questionnaires was distributed to auditing offices، and 60 questionnaires were retuned and analyzed. Based on descriptive statistics and one sample independence test the data was analyzed and used to test the hypotheses. The findings revealed that external auditing offices which are certified by the Libyan Central Bank have commitment to evaluate the going concern of the Libyan commercial banks according to IAS 570 and particular they are committed to use financial indicators، financial failure indicators، and gather audit evidence in the assessment of going concern of Libyan commercial banks.

**Keywords:** None.

## 1. الإطار العام للدراسة

### 1.1 المقدمة

شهد العالم تطوراً عبر العصور على مستوى حجم و النشاط المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من مؤسسات صغيرة الحجم و ذات معاملات إلى مؤسسات كبيرة ذات عمليات متشعبة تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، ومن هنا تنشأ مشكلات الوكالة ، ما فرض اللجوء إلى عدة آليات لتخفيف هذه المشكلات، ومن هذه الآليات المقترحة في نظرية الوكالة هي المراجعة الخارجية التي تقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة و المستثمرين (عبدالله، 2017). كما تعرضت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات حول العالم إلى العديد من انهيارات مالية ، مثل أنرون بسبب إهمال المراجعين الخارجيين (مازون،2010). بالإضافة إلى انهيار كبرى شركات المراجعة في العالم " آرثر أندرسون" وثبوت تورطها في ممارسات غير مقبولة في مهنة المراجعة. هذه الأحداث طرحت العديد من التساؤلات حول قصور دور مهنة المراجعة من قبل أصحاب المصالح المختلفة، وبسببها زاد الضغط على المراجع الخارجي للقيام بعمله وبذل العناية المهنية الكافية وتحسين أدائه في أمور مختلفة، من بينها تقييم استمرارية المؤسسات محل المراجعة (حمودة و العماري،2020).

وقد ألزم معيار المراجعة الدولي رقم(570) عند تخطيط المراجعة وتنفيذ إجراءاتها وتقييم نتائجها، أن يكون المراجع الخارجي حذراً لاحتمال الشك في فرض الإستمرارية الذي أعدت على أساسه القوائم المالية، وحدد المعيار في هذا الصدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد المراجع على اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل، بالإضافة

إلى جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة (افكيرين و الخذري، 2017) .لذلك على المراجع الخارجي أن يلجأ إلى استخدام المؤشرات المختلفة التي نص عليها معيار المراجعة الدولي 570 مثل المؤشرات المالية و مؤشرات الفشل المالي و يحصل على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي هذا الشك المتعلق بقدرة المؤسسة على الإستمرارية في مزاولة نشاطها (الأمين،2016).

و نظراً للظروف التي يمر بها القطاع المصرفي في ليبيا منذ عام 2011، فإنّ المصارف التجارية الليبية تعاني من الكثير من المشكلات المالية التي قد تشكك في قدرتها على الإستمرارية، وأصبح من المهم و الضروري التحقق ممّا إذا كان مكاتب المراجعة لدى مصرف ليبيا المركزي تبذل العناية المهنية الملائمة والكافية في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل من الواقع العملي لتوضيح مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570.

**2.1 مشكلة الدراسة**

بعد الأزمات والفضائح المالية أصبح أداء المراجع الخارجي محل شك في بذل العناية المهنية لضمان جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، من حيث التنبؤ بقدرة المؤسسات المختلفة على الإستمرارية (المهدي و آخرون،2020). وهذا يلزم المراجع الخارجي بأن يقوم ببذل العناية المهنية الكافية لضمان جودة المعلومات المحاسبية و التنبؤ بقدرة المؤسسات على الإستمرارية لاستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة، و نظراً للظروف التي تمر بها

الدولة الليبية خصوصاً (ما بعد عام 2011) التي شهد فيها القطاع المصرفي أوضاعاً غير مستقرة، منها انقسام مصرف ليبيا المركزي، جعلت من المصارف التجارية محل شك، وكذلك احتمالية الفشل المالي ممكنة، وعدم قدرة المصارف الليبية على تحقيق هدفها الرئيسي، وهو القدرة على الإستمرارية (تقرير البنك الدولي لمراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020).

أيضا أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) معيار المراجعة الدولي الخاص بالاستمرارية 570 و الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات، مثل المؤشرات المالية، و مؤشرات الفشل المالي، وبعض الإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها للحكم على قدرة المؤسسة على الإستمرارية، و اعتبار أن فرض الإستمرارية هو أساس إعداد القوائم المالية و بالتالي يجب على المراجع جمع الأدلة الكافية و الملائمة بخصوص رأيه حول مدى قدرة المؤسسة على الإستمرارية (افكيرين و الخذري، 2017). وفي هذا الصدد ألزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية، وألزم مراجعي القطاع المصرفي بإتباع معايير المراجعة الدولية التي من بينها معيار المراجعة الدولي 570 لتقييم الإستمرارية.

و بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (عام 2017) الذي يدرس وضع الاستقرار المالي بليبيا من عام 2011 إلى أهمية التركيز على تقييم استمرارية المصارف التجارية الليبية. كل هذا الاهتمام من قبل هذه المؤسسات بتقييم الإستمرارية يعزز استخدام المؤشرات المالية و مؤشرات الفشل المالي و جمع أدلة الإثبات. وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة

مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الرئيسي: ما مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 ؟

التساؤل الفرعي الأول: ما مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية ؟

التساؤل الفرعي الثاني: ما مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية ؟

التساؤل الفرعي الثالث: ما مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية ؟

**3.1 أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع التي تتناوله وهو تقييم فرض الاستمرارية الذي يعد من أساسيات المحاسبة المالية سواء، علمياً أو عملياً. كما تبرز أهمية الدراسة في التعرف على تقييم فرض الاستمرارية في قطاع مهم وهو القطاع المصرفي الليبي في ظل ظروف سياسية و اقتصادية استثنائية، خصوصاً مع ندرة الدراسات السابقة في البيئة الليبية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك سوف توضح نتائج الدراسة مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، خصوصا المؤشرات المالية و مؤشرات الفشل المالي و جمع أدلة

الإثبات الكافية و الملائمة، التي ستكون مهمة بالنسبة لصناع القرار في مصرف ليبيا المركزي لممارسة الرقابة على المصارف التجارية، و المراجعين الخارجيين، و مجالس إدارات المصارف التجارية الليبية، وتساعدهم في معرفة مستوى العناية المهنية التي تبذلها مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي، و يمكن للمهنيين أيضا الاستشراد بنتائج هذه الدراسة في ممارستهم المهنية لتعزيز كفاءتهم و فعاليتهم من خلال تعزيز ممارساتهم الدولية و فقا لمعيار المراجعة الدولي 570.

**4.1 أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرارية .
- التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرارية .
- التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرارية .
- تقديم دليل من الواقع العملي يتوافق أو يتنافى مع نتائج الدراسات السابقة بخصوص

ممارسات تقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية .

**5.1 حدود الدراسة**

اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية و مؤشرات الفشل المالي و جمع أدلة الإثبات الكافية و المناسبة عند تقييم قدرة المصارف الليبية التجارية على الاستمرارية ، كما نص عليها معيار المراجعة الدولي 570. كما اقتصر مجتمع وعينة الدراسة على مكاتب المراجعة المعتمدة التي تقوم بمراجعة حسابات المصارف التجارية الليبية، والمقيدة بسجل القيد لدى مصرف ليبيا المركزي لعام 2022.

**2. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة**

**1.2 تعريف فرض الاستمرارية**

يعدّ فرض الاستمرارية من أهم الفروض المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية الختامية ،حيث يفترض أن المشروع يتم إنشاؤه لكي يقوم بأعماله و يواصل ذلك في المستقبل المنظور، وأنه باقٍ ومستمر لفترة زمنية معقولة غير محددة ويمكن القول أنها غير نهائية، وتكفي لاستخدام موارده الاقتصادية كما هو مخطط ومتوقع، وأنه ليس في نية أصحاب المشروع تصفيته أو تقليل حجم عملياته بشكل مادي واضح يؤثر على طبيعة أعمال المنشأة (سرحان،2007).

وقد بيّن (الحوراني، 2013) أن " فرض الاستمرارية في المحاسبة يعني أن المؤسسة سوف تستمر في عملياتها، ولن تخرج من الصناعة، أو يتم تصفيتها وحتي يتم ذلك يجب أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف، ولفترة زمنية غير محدودة تمكنها

من تحقيق خططها، والوفاء بالتزاماتها ونمو أنشطتها بدون خسائر، وهو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية". كما عرفه (مطر، 1995) "بان فرض الاستمرارية يشير إلى أن عمر المنشأة مستقل عن عمر ملّاكها، وأنها أي المنشأة مستمرة في حياتها إلى مالا نهاية ،مالم تظهر قرينة موضوعية تشير إلى خلاف ذلك".

**2.2 أهمية فرض الاستمرارية**

يعدّ تقييم فرض الاستمرارية من الممارسات الأساسية للمحاسبة والمراجعة وهو يمثل الأساس الذي يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفقا له، و يجب على المراجع الخارجي الالتزام بهذا الفرض. ونظراً لأهمية فرض الاستمرارية فتقييمه ضرورة بموجب المتطلبات الأساسية لمعايير المحاسبة الدولية، حيث يطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ضرورة قيام الإدارة عند إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار ، وأيضا تقييمه ضرورة بالنسبة للمراجع الخارجي، حيث ألزم معيار المراجعة الدولي رقم 570 لمعالجة موضوع الاستمرارية من خلال تحديد بعض المؤشرات والإجراءات التي ينبغي على المراجع الخارجي القيام بها (افكيرين و الخدري، 2017). لذلك ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، فيما يتعلق بمدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛ إستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، و استنتاج ما إذا كان يوجد عدم تأكد جوهري ذي علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّا كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة أو إفلاسها (الهيئة

السعودية للمحاسبين القانونيين،2017).

**3.2 أساليب تقييم الاستمرارية**

يوجد العديد من الأدوات والأساليب التي يمكن أن يستخدمها المحلل المالي أو المراجع الخارجي للقوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، و منها طريقة التحليل الأفقي، طريقة التحليل الرأسي، التحليل باستخدام النسب المالية، التنبؤ بالفشل المالي، الإجراءات التحليلية، و طرق تحليلية أخرى، مثل التحليل باستخدام التنبؤ بالتدفقات النقدية، و تحليل التغيرات في هامش الربح، و تحليل السلاسل الزمنية للأرقام القياسية (الصفراني وآخرون،2019) .

**4.2 نبذة عن معيار المراجعة الدولي**

رقم 570 الخاص بتقييم الاستمرارية

لخصت العديد من الدراسات مضمون معيار المراجعة الدولي رقم 570 الصادر عن IFAC و الذي يوفر إرشادات حول المراجع عند مراجعته البيانات المالية المتعلقة بفرض الاستمرارية ، الذي يعد الأساس الذي بموجبه يتم إعداد القوائم المالية (سرحان، 2007: الحوراني، 2013: الأخضر، 2014: افكيرين و الجذري، 2017)، كما أوضحت هذه الدراسات المؤشرات التي يجب على المراجع الخارجي استخدامها لتقييم الاستمرارية و تشمل المؤشرات المالية، و مؤشرات الفشل المالي، و المؤشرات التنظيمية، و المؤشرات التشغيلية، ومؤشرات أخرى، بالإضافة إلى جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة لدعم رأي المراجع الخارجي حول مدى القدرة على الاستمرارية . وتجدر الإشارة هنا أن هذا لا يعتبر حصراً كاملاً وشاملاً لكل المؤشرات ، كما أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة فشل المؤسسات وعدم

قدرتها على الاستمرارية (سرحان،2007). وبما أن نطاق الدراسة الحالية هو دراسة مدى الالتزام بالمؤشرات المالية، و مؤشرات الفشل المالي، وجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة، فإنه سيتم عرض أهم المؤشرات المالية، و مؤشرات الفشل المالي، و أدلة الإثبات وفقا لمتطلبات معيار المراجعة الدولي 570 و هي كالآتي:

**أولاً: المؤشرات المالية:**

- صافي التزام أو حالة صافي التزام متداول.
- قروض محددة الأجل يقترب موعد استحقاقها دون آفاق واقعية للتجديد أو للسداد، أو الاعتماد المفرط على الاقتراض قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل.
- مؤشرات على سحب الدعم المالي من قبل الدائنين.
- تدفقات نقدية تشغيلية سالبة تشير إليها القوائم المالية التاريخية أو المستقبلية.
- معدلات مالية رئيسة سلبية.
- خسائر تشغيلية كبيرة، أو تدهور مهم في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية.
- التأخر في التوزيعات أو إيقافها.
- عدم القدرة على السداد للدائنين في تواريخ الاستحقاق.
- عدم القدرة على الالتزام بشروط اتفاقيات القروض.
- التحول من نظام الائتمان إلى نظام الدفع عند الاستلام في المعاملات مع الموردين.

**ثانياً: مؤشرات الفشل المالي:**

- تقييم حساب صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول
- تقييم الأرباح المحتجزة في الميزانية إلى مجموع الأصول

- تحليل مؤشرات المالية المتعلقة بحساب الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول
- تقييم القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم
- تقييم المبيعات إلى مجموع الأصول
- تقييم القيمة الدفترية لأصول والتزامات الشركة، ومن المتعارف عليه عندما توجد مؤشرات تثير الشك لدى المراجع في قدرة المؤسسة على الاستمرار يتوجب عليه الحصول على أدلة مناسبة لتعزيز أو نفي هذا الشك ، كما أن بعض إجراءات المراجعة مصممة للحصول على أدلة مناسبة لإبداء الرأي حول القوائم المالية، خصوصا فيما يتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار نظراً لأهمية فرض الاستمرارية كونه يعد الأساس لإعداد القوائم المالية، وتكون ضرورية عند وجود شكوك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار (الأخضر، 2014)، و قد أوضحت بعض الدراسات و التقارير مثل (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،2017: الحوراني، 2013)بعض الاجراءات التي ينبغي على المراجع إتباعها في حالة وجود شك في قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 وهي كالاتي:

- تحليل ومناقشة التدفق النقدي والربح والتنبؤات الأخرى ذات الصلة مع الإدارة.
- تحليل ومناقشة أحدث قوائم مالية أولية متاحة للمؤسسة .
- قراءة شروط وثائق المديونية غير المغطاة برهن ، واتفاقيات القروض، وتحديد أي انتهاك بشأنها.
- قراءة محاضر اجتماعات المساهمين والمكلفين بالحوكمة، وأي

لجان ذات صلة للوقوف على أي مشكلات تمويلية.

- الاستفسار من المستشار القانوني للمؤسسة فيما يتعلق بوجود قضايا ومطالبات، ومدى معقولية تقديرات الإدارة لنتائجها المتوقعة، وكذلك تقدير الآثار المالية المترتبة عليها.
- التأكد من وجود الترتيبات وقانونيتها وقابليتها للتنفيذ، لتوفير الدعم المالي والمحافظة عليه مع أطراف ثالثة أو ذات علاقة، وتقدير القدرة المالية لتلك الأطراف على توفير أموال إضافية.
- تقويم خطط المؤسسة للتعامل مع طلبات العملاء غير المنفذة.
- تنفيذ إجراءات مراجعة تتعلق بالأحداث اللاحقة للتعرف على تلك الأحداث، التي إما أنها تخفف من قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، أو تؤثر فيها.
- التأكد من وجود تسهيلات للاقتراض وشروطها وكفايتها.
- الحصول على تقارير بشأن الإجراءات التنظيمية وفحصها.
- تحديد مدى كفاية الدعم لأي عمليات استبعاد مُخططة للأصول.

**5.2 الدراسات السابقة**

تطرقت العديد من الدراسات إلى دراسة مدى التزام المراجع الخارجي بتقييم الاستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، و تطرقت هذه الدراسات بشكل عام إلى دراسة مؤشرات الشك المختلفة و جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لدعم رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار (افكيرين و الجذري، 2017: العمودي، 2001: سرحان، 2007: الأخضر، 2014: الأمين، 2016:

سعيد، 2021: الحوراني، 2017). فمثلا هدفت دراسة (افكيرين والجذري، 2017) إلى التعرف على تصنيف مؤشرات تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقا أهميتها من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى سوق الأوراق المالية الليبي. و تمثلت هذه المؤشرات في المؤشرات المالية، و المؤشرات التشغيلية، و المؤشرات الاخرى التي نص عليها معيار المراجعة الدولي 570 الخاص بالاستمرارية. و توصلت النتائج إلى أن هناك إدراكاً من قبل المراجعين الخارجيين لأهمية المؤشرات المالية، و المؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى المنصوص عليها في معيار المراجعة الدولي 570 الخاص بالاستمرارية ، و كانت المؤشرات المالية في المرتبة الأولي ثم المؤشرات التشغيلية و أخيراً المؤشرات الأخرى.

حيث تهدف دراسة (العمودى،2001) إلى معرفة مدى قدرة المراجع الخارجي في اليمن على اكتشاف المؤشرات الباعثة على الشك في قدرة المؤسسة على الاستمرار، و أضحت النتائج أن لدى مراجع الحسابات الخارجي في اليمن القدرة على ملاحظة مؤشرات عدم القدرة على الاستمرار ، سواء مالية أو غير مالية، وأن قدرة المراجع على اكتشاف مؤشرات الشك تعدّ من أكثر العوامل التي لها دور في تقييم المراجع لقدرة الشركة على الإستمرارية.

و قام (سرحان،2007) بإجراء دراسة هدفت إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقييم قدرة الشركات المساهمة العامة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة المقبلة. و توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين يستطيعون أن يحددوا مؤشرات الشك بخصوص الإستمرارية ، سواء كانت مؤشرات

مالية أو مؤشرات غير مالية . كما أوضحت نتائج الدراسة أن الجمعيات المهنية لا تساعد على تطوير ومعرفة الإجراءات لمساعدة المراجعين الخارجيين في عملية تقييم الإستمرارية.

وأضحت دراسة (الأخضر،2014) أهمية تطبيق معيار الإستمرارية 570 في الواقع المهني الجزائري ،وقياس مدى إمكانية تطبيق المعيار، والصعوبات التي تواجه تطبيق هذا المعيار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن المراجع الخارجي في الجزائر يؤيد تطبيق المعيار الدولي570، وبالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج أن عملية تقييم قدرة الشركات على الإستمرارية تقع بدرجة كبيره على المراجع الخارجي ، الذي يرتبط بمستوى بذل العناية المهنية التي يبذلها المراجع الخارجي.

(النعامي،2014) هدفت دراسته إلى التعرف على المؤشرات المالية المهمة، من نسب النشاط والربحية، والسيولة والمديونية، للتنبؤ بعدم استمرارية المشروع خلال الفترة القادمة التي يستخدمها المراجع الخارجي في فلسطين. وتوصلت النتائج إلى أنه إذا انخفضت إيرادات المشروع عن تكاليف فمعنى ذلك أنه سوف يساعد على عدم استمرارية، وأنَّ للنسب المالية دوراً في قياس و تقييم ربحية و سيولة المشروع و مدى كفاءته والرفع المالي له، وإذا زادت نسبة المصروفات الإدارية و العمومية عن نسبة الربح التشغيلي، فإن ذلك يعد مؤشراً على أن المشروع لا يكون قادراً على الإستمرارية ، و أن ظهور خسائر كبيرة تشغيلية يؤدي إلى عدم إمكانية استمرارية المشروع.

وأشارت دراسة (الأمين،2016) إلى توضيح مدى استخدام المراجعين الخارجيين في سورية لمعيار المراجعة الدولي رقم 570

المتعلق باستمرارية الشركة في عملها. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المؤشرات التي تساعد المراجعين الخارجيين في تقييم الإستمرارية ، عند وجود شك جوهري في قدرة الشركة محل المراجعة على الاستمرار، هي وجود خسائر مالية متكررة، و زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة، و تأخر توزيع الأرباح لعدد من السنوات، وأن أهم إجراءات المراجعة الإضافية التي يقوم بها المراجع عند وجود شك جوهري في استمرارية الشركة هي تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح مع الإدارة.

وقام (سعيد،2021) في دراسته بإبراز الأهمية الوظيفية التنوبية للمعلومات المحاسبية، بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أجل تحقيق فرض الإستمرارية من قبل المراجع الخارجي، وفقاً لإرشادات معيار التدقيق الدولي 570. وتوصلت النتائج إلى أن نموذجي KIDA و SHEROD من أفضل النماذج التي تعتمد على المعلومات المحاسبية، التي يمكن أن يستخدمها المراجع الخارجي للتنبؤ بالفشل المالي، و الذي يشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار ما يساعد المراجع الخارجي على أداء عمله بكفاءة و فاعلية.

و قام (الحوراني 2013) بدراسة تهدف إلى التعرف على مدى إلتزام المراجع الخارجي في دولة فلسطين بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 570 وانعكاسات تطبيقه على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بتحديد المؤشرات و أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في التحقق من قدرة الشركة على الإستمرارية ، وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية . وقد توصلت الدراسة إلى إلتزام المراجع الخارجي بفلسطين بمعيار المراجعة الدولي رقم 570 الخاص بتقييم الإستمرارية ، حيث أوضحت النتائج أن هناك إلتزام من قبل المراجع

الخارجي بالمؤشرات المالية لغرض الوقوف على دلالات الإستمرارية ، وأوضحت النتائج التزامه، أيضا بتقييم المؤشرات التشغيلية، والقانونية، والتنظيمية، و مؤشرات الفشل المالي، و يقوم بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة، كما أوضحت التأثير الإيجابي لهذه المتغيرات على جودة المعلومات المحاسبية، فكلما إلتزام المراجع الخارجي بمعيار المراجعة الدولي 570، زادت جودة المعلومات المالية للقوائم المالية بشكل عام.

واختبر (بخاوة و طيبي، 2020) تأثير إدراك المراجع الخارجي لحدود مسؤولياته بشأن تقييم الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570 على تقرير المراجع في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى وجود إدراك لدى المراجع الخارجي لحدود مسؤولياتهم بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية ، وكذلك أوضحت نتائج الدراسة تأثير ايجابي لإدراك المراجع الخارجي لحدود مسؤولياته بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار على تقرير المراجع في الجزائر.

و هدفت دراسة (قندوس والدعاس، 2017) إلى دراسة مدى إلتزام المراجع الخارجي في الأردن بمعيار المراجعة الدولي 570 المتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية وأثر الالتزام بالمعيار على القدرة في التنبؤ بالفشل المالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لدرجة إلتزام المراجع الخارجي في الأردن بمعيار المراجعة الدولي 570 المتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية من خلال الالتزام بالمؤشرات المالية، والتشغيلية، والأخرى مجتمعة ومنفردة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

و من خلال عرض الأدبيات السابقة الخاصة بموضوع معيار المراجعة الدولي 570 يتضح جليا أنّ هناك العديد من الدراسات التي تم إجراؤها، و التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة. فمثلا هناك دراسات ركزت على وعي المراجع الخارجي بمعيار المراجعة الدولي 570 المتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ، ودراسات تناولت الموضوع من حيث الأهمية (افكيرين و الجذري، 2017: الأخضر، 2014)، و الإدراك مثل دراسة (بخاوة و طيبي، 2020) و التي ربطت مستوى إدراك المراجع الخارجي لمعيار المراجعة الدولي مع تقارير المراجعة.

في حين أن أغلب الدراسات تناولت الموضوع من جانب مدى إلتزام المراجع الخارجي بمعيار المراجعة الدولي 570 مثل (العمودي، 2001: سرحان، 2007: النعامي، 2014: الأمين، 2016: سعيد، 2021: قندوس و الدعاس، 2017: الحوراني، 2013). ومن بين هذه الدراسات هناك بعض الدراسات درست أثر الالتزام بمعيار المراجعة الدولي على جودة المعلومات المالية مثل (الحوراني، 2013) ، والقدرة على التنبؤ بالفشل المالي(قندوس و الدعاس، 2017).

ما تتميز به الدراسة الحالية هو دراسة موضوع معيار المراجعة الدولي من ناحية إلتزام المراجع الفعلي بالمعيار في القطاع المصرفي الليبي، خلافا لدراسة (افكيرين والجذري،2017) التي درست أهمية تطبيق المعيار من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، و تتميز عن الدراسات التي تناولت المعيار من ناحية مدى إلتزام المراجعين الخارجيين

2021: قندوس و الدعاس، 2017: الحوراني، 2013) في كونها تطبق في البيئة الليبية، و تحديداً مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي. وعليه تقترح الدراسة الفرضيات التالية:

**الفرضية الرئيسية للدراسة:**

لا تلتزم مكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولي:**

لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية .

**الفرضية الفرعية الثانية:**

لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية .

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية .

## 3. منهجية الدراسة

يتناول هذا الجانب وصفاً لمنهج الدراسة المتبع، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات، ومدى صدقها وثباتها، بالإضافة إلى أسلوب تحليل البيانات في هذه الدراسة.

### 3.1 منهج الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره

مناسب لطبيعة هذه الدراسة، لأنه عبارة عن وصف و تحليل دقيق وتفصيلي لظاهرة معينة أو موضوع محدد، ويكون على صورتين: الأولى نوعية، والثانية كمية رقمية، إذ إن التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيوضح وصفاً رقمياً، حيث يبين مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، و درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، و قد يقتصر هذا المنهج على بيان وضع قائم في فترة زمنية محددة، أو تطوير يشمل عدة فترات زمنية (دويدري،2000). وتستخدم هذه الدراسة الصورة الكمية بشكل خاص، حيث تم تجميع البيانات باستخدام الاستبانة و تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة، الذي يهتم بجمع البيانات وتنظيمها و تمثيلها و عرض نتائجها عن طريق الجداول أو الرسوم البيانية وغيرها، ثم تفسيرها و التوصل إلى الاستنتاجات بناءاً عليها (عليان،2001).

**3.2 مجتمع وعينة الدراسة**

تمثّل مجتمع الدراسة في مكاتب المراجعة المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي العاملة في ليبيا، وتم تحديد مجتمع الدراسة عن طريق سجل القيد الصادر من مصرف ليبيا المركزي لمكاتب المراجعة المعتمدة وبلغ عددها(134) مكتباً مصحوبة بأرقام هواتف المكاتب، وتم تحديد حجم العينة بناءاً على توصيات (Sakarn2003، ) حيث بلغ حجم العينة 97 مكتب مراجعة معتمداً لدى مصرف ليبيا المركزي، و تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة، حيث تم اختيار مفردات العينة كل بعد ثلاثة مكاتب، كما ورد في سجل قيد مكاتب المراجعة المعتمدة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، و تم توزيع

97 استبانة يدوياً و الكترونياً، و بلغ عدد الردود من مكاتب المراجعة المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي 60 استبانة صالحة للتحليل التي تمثل 60 مكتب، حيث تم إعطاء كل مكتب استبيان واحد، وعليه فإن نسبة الردود بلغت 62% و هي نسبة مقبولة في البحث العلمي، و بالتالي نستطيع القول أنّ العينة تمثل مجتمع الدراسة و نستطيع تعميم النتائج على جميع مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي.

**3.3 أسلوب جمع البيانات**

تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث تم تصميم الاستبانة بما يتناسب مع البيئة الليبية وكانت مستوحاة من الدراسات السابقة، مثل دراسة (الحوراني،2013) والهدف الرئيسي من الاستبانة جمع البيانات من آراء أفراد عينة الدراسة لتوضيح مدى إلتزام مكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم استمرارية المصارف التجارية الليبية وفقا لمعيار المراجعة الدولي 570، و تم تقسيم قائمة الاستبانة إلى قسمين رئيسين: القسم الأول أسئلة تهدف إلى الحصول على معلومات تمثل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة، مثل المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، سنوات الخبرة، و احتوى القسم الثاني على ثلاثة محاور ، المحور الأول مخصص للتعرف على مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، ويوجد بها خمس عشرة فقرة، والمحور الثاني مخصص للتعرف على مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم

قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، ويوجد بها تسع فقرات، والمحور الثالث مخصص للتعرف على مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الإستمرارية ، وهو مكون من إحدى عشرة فقرة.

**4.3 أسلوب تحليل البيانات**

و لتحليل البيانات تم استخدام عدة اختبارات لتحديد صدق و ثبات الاستبانة، مثل معامل الثبات كورنباخ ألفا و معامل الارتباط بيرسون، بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي لوصف بيانات الدراسة و محاور الاستبانة الأساسية معتمداً على المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، و الأهمية النسبية كمقاييس إحصائية أساسية في هذه الدراسة، كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي، و تحديداً اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، و اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

**5.3 الدراسة الاستطلاعية**

في هذا الجانب سيتم تناول الإجراءات التي تم اتخاذها خلال الدراسة الاستطلاعية، و هي تضم الصدق الظاهري و الداخلي لأداة جمع البيانات، بالإضافة إلى صدق الاتساق الداخلي.

**1.5.3 الصدق الظاهري** لأداة الدراسة قبل توزيع استمارة الاستبانة على عينة الدراسة تم إرسال الاستبانة للتحكيم من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي، و جامعة أجدابيا، و جامعة النجم الساطع، وذلك لتقييم الاستمارة، ومعرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول الأسئلة، وارتباطها بمشكلة الدراسة وأهدافها، وأنها تخدم فرضيات الدراسة، تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، كذلك تم

تعديل في بعض العبارات، و بذلك تم صياغة استمارة الاستبانة في صورتها النهائية.

**2.5.3 الصدق الداخلي** لأداة الدراسة

الجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار الموثوقية، ومنه يتضح أن البيانات المتحصل عليها تتمتع بصورة عامة بمعامل الصدق لأداة الدراسة يظهر مرتفعاً لكل محاور الدراسة، وصلت إلى (94.34%) وتراوح صدق المحاور بين (72.29%ـــــ89%) وهذه نسب عالية، أما معامل الثبات فكان عالياً، وهذا يدل على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، فمعامل الثبات لأبعاد الأداة وصل إلى (97.31%) وتراوح ثبات المحاور(85.02ـ34.94%) وهي نسب عالية.

اختبار الموثوقية Reliability Statistics جدول (1)

| ت | الأبعاد | عدد الفقرات | الصدق | الثبات |
|---|---|---|---|---|
| 1 | المؤشرات المالية | 15 | 87.90% | 93.75% |
| 2 | مؤشرات الفشل المالي | 9 | 89.00% | 94.34% |
| 3 | جمع أدلة الإثبات | 11 | 72.29% | 85.02% |

**3.5.3.الاتساق الداخلي لأداة الدراسة**

يعدّ صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة إلى الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبانة. وعليه تم حساب معامل الارتباط "بيرسون" بين درجة كل للمحور و الدرجة الكلية الاستبانة و الجدول رقم (2) يوضح الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل جدول (2)

| الرقم | المحور | معامل الارتباط بيرسون | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | المؤشرات المالية | 0.875 | 0.000 |
| 2 | مؤشرات الفشل المالي | 0.940 | 0.000 |
| 3 | جمع أدلة الإثبات | 0.555 | 0.000 |
| 5 | الاستبانة ككل | 0.875 | 0.000 |

من خلال جدول رقم (2) أعلاه يتبين أن معاملات الارتباط بيرسون لكل المحاور أعلى من 0.500 حيث بلغ محور المؤشرات المالية قيمة 0.875 ومحور مؤشرات الفشل المالي قيمة 0.940 ومحور جمع أدلة الإثبات 0.555 عند مستوى الدلالة 0.01 وبالتالي تعدّ محاور الاستبانة صادقه ومتسقة لما وضعت لقياسه.

## 4. نتائج الدراسة

يتناول هذا الجانب الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها من تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، حيث يشمل هذا الجانب الإحصاء الوصفي للمعلومات الديمغرافية لأفراد العينة، و الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الرئيسية، بالإضافة إلى اختبارات الاحصاء الاستدلالي، مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات و اختبار t لعينة واحدة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة.

### 1.4 نتائج الإحصاء الوصفي

يتناول هذا الجانب التحليل الوصفي للمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، العاملين في مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي، مثل المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، و عدد سنوات الخبرة، بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة الرئيسة، وهي مدى إلتزام مكاتب

المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، و مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، بناءاً على المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، و الأهمية النسبية.

**1.1.4 الإحصاء الوصفي للمعلومات الديمغرافية لأفراد العينة**

يتناول هذا الجانب تحليل المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة باستخراج النسب المئوية فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، و عدد سنوات الخبرة. جدول رقم (3) يوضح المؤهلات العلمية لأفراد عينة الدراسة.

جدول ( 3 ) المؤهل العلمي لأفراد العينة

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بكالوريوس | 23 | 38.3% |
| ماجستير | 28 | 46.7% |
| دكتوراه | 9 | 15.0% |
| المجموع | 60 | 100.0% |

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأعلى للمؤهل العلمي هم حملة الماجستير، وبلغت نسبتهم (46.7%) من إجمالي العينة، يليها البكالوريوس، وبلغت نسبتهم (38.3%)، ثم جاءت نسبة الدكتوراه، في المرتبة الاخيرة، وبلغت نسبتهم (15%) من عينة الدراسة . جدول رقم

(4) يوضح المسمى الوظيفي لأفراد العينة.

جدول (4) المسمى الوظيفي لأفراد العينة

| المسمى الوظيفي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدير مكتب المراجعة | 29 | 48.3% |
| المراجع حسابات رئيسي | 10 | 16.7% |
| مساعد المراجع | 14 | 23.3% |
| أخرى | 7 | 11.7% |
| المجموع | 60 | 100% |

من خلال الجدول رقم (4) الذي يوضح المسميات الوظيفية للمشاركين، نلاحظ أن النسبة الكبيرة للمسمى الوظيفي مدير مكتب المراجعة (48.3%) وهذه النسبة تمثل أكبر حجم في العينة، يليها نسبة مساعد المراجع، بلغت (23.3%)، ثم مراجع حسابات رئيسي، بلغت نسبتهم (16.7%)، وأخرى، بلغت نسبتهم(11.7%). جدول رقم (5) يوضح الشهادات المهنية لأفراد العينة.

جدول(5) الشهادات المهنية لأفراد العينة

| الشهادات المهنية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسب قانوني | 46 | 76.7% |
| أخرى | 14 | 23.3% |
| المجموع | 60 | 100% |

من خلال جدول رقم (5) يمكن ملاحظة أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادة محاسب قانوني بنسبة (76.7%) ما يزيد من الثقة في الردود

على محاور الدراسة الرئيسية، في حين بقية أفراد العينة لا يحملون شهادة المحاسب القانوني، و بلغت نسبتهم (23.3%). جدول رقم (6) يوضح عدد سنوات الخبرة في مجال المراجعة لأفراد العينة.

جدول (6) عدد سنوات الخبرة في مجال المراجعة لأفراد العينة

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 1 | 1.7% |
| من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 20 | 33.3% |
| من 10 إلى أقل من 15 سنة | 11 | 18.3% |
| 15سنة فأكثر | 28 | 46.7% |
| المجموع | 60 | 100% |

يوضح الجدول(6) سنوات الخبرة للمشاركين في الإستبانة، حيث يتضح من الجدول أن الفئة التي لا تقل خبرتهم عن15 سنة، كانت النسبة الكبيرة من العينة، حيث بلغت نسبتهم(46.7%)، ويليها الفئة التي تتراوح ما بين 5 إلى 10سنوات بلغت نسبتهم(33.3%)، وبلغت نسبة(18.3%) للفئة من 10إلى أقل من 15سنة، وكانت النسبة الأقل لعّينة الذين تقلّ خبرتهم عن 5سنوات وكانت نسبتهم(1.7%).

**2.1.4 نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة**

يتناول هذا الجانب الاحصاء الوصفي لمحاور الدراسة الثلاثة الرئيسية والتي تتمثل في مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية

على الاستمرار ، و مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار بناءاً على المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، و الأهمية النسبية. جدول رقم (7) يوضح مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار .

جدول (7) مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| ت | المؤشرات المالية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم الالتزامات | 4.28 | 0.613 | %85.6 |
| 2 | يلتزم المراجع الخارجي بفحص القروض طويلة الأجل التي تقترب من تاريخ الاستحقاق دون وجود احتمالات بتجديدها | 4.28 | 0.666 | %85.6 |
| 3 | يلتزم المراجع الخارجي بالتأكد من القروض طويلة الأجل التي تقترب من تاريخ الاستحقاق دون وجود احتمالات واقعية لتسديدها | 4.02 | 0.651 | %80.4 |
| 4 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم مدى الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الأصول طويلة الأجل | 4.03 | 0.688 | %80.6 |
| 5 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم التدفقات النقدية التشغيلية السلبية التي يشار إليها في القوائم المالية | 3.93 | 0.841 | %78.6 |
| 6 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم التدفقات النقدية التشغيلية السلبية التي يشار إليها في التقارير المالية الداخلية ، ( مثل الموازنات) | 3.92 | 0.787 | %78.4 |
| 7 | يلتزم المراجع الخارجي بتحديد النسب المالية الرئيسة السلبية | 4.07 | 0.936 | %81.4 |
| 8 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم الخسائر التشغيلية الجوهرية | 4.12 | 0.885 | %82.4 |
| 9 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم التدهور الحادّ في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية | 4.12 | 0.922 | %82.4 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 10 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم عدم الانتظام في القيام بتوزيعات أرباح على المساهمين | 3.85 | 0.899 | %77 |
| 11 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم مدى قدرة المصرف على سداد الديون في مواعيد الاستحقاق | 4.07 | 0.821 | %81.4 |
| 12 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم مدى قدرة المصرف على الامتثال لبنود اتفاقيات القروض | 4.12 | 0.846 | %82.4 |
| 13 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم التغيرات في المعاملات النقدية عند الشراء والدفع الآجل. | 4.02 | 0.770 | %80.4 |
| 14 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم عدم القدرة للحصول على تمويل تطوير الخدمات المصرفية، مثل الخدمات الالكترونية، والمنتجات الإسلامية | 3.88 | 0.846 | %77.6 |
| 15 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم مدى قدرة المصرف للحصول على تمويل الاستثمارات الأساسية الأخرى، "مثل تطوير المنظومات والتدريب لتطوير | 3.95 | 0.811 | %79 |

من خلال جدول رقم (7) يتضح أن هناك إلتزاماً من قبل مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، وذلك بسبب أن جميع المتوسطات الحسابية لهذا المحور كانت أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي و هو 3 حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور من 3.85 إلى 4.28 كما تراوحت قيم الانحراف المعياري من 0.613إلى 0.936 وتراوحت قيم الأهمية النسبية من 77.6% إلى 85.6%. جدول رقم (8) يوضح مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار.

جدول (8) مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| ت | مؤشرات الفشل المالي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم حساب صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول | 4.17 | 0.740 | %83.4 |
| 2 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم الأرباح المحتجزة في الميزانية إلى مجموع الأصول | 4.12 | 0.865 | %82.4 |
| 3 | يلتزم المراجع الخارجي بتحليل المؤشرات المالية المتعلقة بحساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الخصوم | 4.18 | 0.748 | %83.6 |
| 4 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم | 3.93 | 0.918 | %78.6 |
| 5 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم المبيعات إلى مجموع الأصول | 4.02 | 0.770 | %80.4 |
| 6 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم القيمة الدفترية لأصول المصرف على القيمة الدفترية لالتزامات المصرف | 3.97 | 0.823 | %79.4 |
| 7 | يلتزم المراجع الخارجي بعملية المقارنة للتحليل الرأسي و الأفقي لفترة أو فترات سابقة | 4.07 | 0.800 | %81.4 |
| 8 | يلتزم المراجع الخارجي بالاطلاع على الموازنات التقديرية و التنبؤات التي تضعها الإدارة والتحقق من تنفيذها | 4.27 | 0.800 | %85.4 |
| 9 | يلتزم المراجع الخارجي بمقارنة بيانات المصرف مع مصارف أخرى | 3.80 | 0.860 | %76 |

من خلال جدول رقم (8) يتضح أن هناك إلتزاماً من قبل مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، وذلك بسبب أن جميع المتوسطات الحسابية لهذا المحور كانت أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي و هو 3 حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور من 3.80 إلى 4.27 كما تراوحت قيم الانحراف المعياري من 0.740إلى 0.918 وتراوحت قيم الأهمية النسبية من 76% إلى 85.4%. جدول رقم (9) يوضح مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار .

جدول (9) مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| ت | جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يلتزم المراجع الخارجي بالتحقق من الإجراءات المطبقة بشأن عمليات الجرد الفعلي | 4.47 | 0.596 | %89.4 |
| 2 | يلتزم المراجع الخارجي بطلب إرسال مصادقات على أن يتم الرد لمكتب المراجعة ومن ثم يقوم بتقييمها | 4.25 | 0.704 | %85 |
| 3 | يلتزم المراجع الخارجي بالتأكد من الفحص المستندي الداخلي | 4.42 | 0.720 | %88.4 |
| 4 | يلتزم المراجع الخارجي بالتأكد من الفحص المستندي الخارجي | 4.33 | 0.705 | %86.6 |
| 5 | يلتزم المراجع الخارجي بتقييم العمليات الرئيسية للمصرف | 4.32 | 0.725 | %86.4 |
| 6 | يلتزم المراجع الخارجي بالتأكد من سلامة السياسات والتقديرات المحاسبية المطبقة | 4.40 | 0.718 | %88 |
| 7 | يلتزم المراجع الخارجي بإجراءات المراجعة التحليلية | 4.18 | 0.676 | %83.6 |
| 8 | يلتزم المراجع الخارجي بمراجعة بيانات للمعاملات المالية من خلال المراجعة الانتقائية | 4.12 | 0.715 | %82.4 |
| 9 | يلتزم المراجع الخارجي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مبدئي وبشكل نهائي حسب مراحل تنفيذ عمليات المراجعة | 4.55 | 0.594 | %91 |
| 10 | يلتزم المراجع الخارجي بالاستعلام والاستفسار عن القضايا القانونية من قبل المحامين المتعاملين مع المصرف | 4.12 | 0.761 | %82.4 |
| 11 | يلتزم المراجع الخارجي بحساب التأثيرات المباشرة الجوهرية للتصرفات غير القانونية على القوائم المالية | 4.08 | 0.671 | %81.6 |

من خلال جدول رقم (9) يتضح أن هناك إلتزاماً من قبل مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ، وذلك بسبب أن جميع المتوسطات الحسابية لهذا المحور كانت أعلى من المتوسط الحسابي الافتراضي و هو 3، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور من 4.08 إلى 4.55 كما تراوحت قيم الانحراف المعياري من 0.594إلى 0.761 وتراوحت قيم الأهمية النسبية من 81.6% إلى 91%.

**2.4 نتائج الاحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة**

يتناول هذا الجانب الاختبارات الإحصائية المتعلقة بالإحصاء الاستدلالي الذي تم استخدامه في اختبار فرضيات الدراسة. و قد تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات كخطوة أولي لتحديد الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة التي تم اختبارها باستخدام اختبار t لعينة واحدة.

1.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

جدول (10) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة الرئيسية الثلاثة والتي تتمثل في مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، و مدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، بالإضافة إلى صدق و ثبات الاستبانة ككل.

جدول (10) اختبار الموثوقية

| المتغيرات | Kolmogorov-Smirnov[a] | | |
|---|---|---|---|
| | الإحصاء | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
| المحور الأول: المؤشرات المالية | 0.128 | 60 | 0.165 |
| المحور الثاني: مؤشرات الفشل المالي | 0.131 | 60 | 0.118 |
| المحور الثالث: جمع أدلة الإثبات | 0.082 | 60 | .200 |
| الاستبانة ككل | 0.113 | 60 | 0.053 |

من خلال الجدول رقم (10) يتضح أن القيم الاحتمالية لجميع محاور الدارسة الثلاثة و الاستبانة ككل أكبر من 0.05 و بناءاً عليه نستطيع أن نستنتج أن البيانات الواردة في هذه المحاور تتبع التوزيعي الطبيعي (أمين،2019)، و لذلك تقرر اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار t لعينة واحدة.

**2.2.4 اختبار فرضيات الدراسة**

تم استخدام اختبار t لعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرئيسية التي تحتوى على 3 فرضيات فرعية والتي تم صياغتها كفرضيات صفرية. جدول (11) يوضح نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولي و التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار.

جدول(11) نتائج اختبار t لعينة واحدة لمدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| البعد | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | tاختبار | الدرجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية الأولى | 60 | 4.0433 | 0.56633 | 14.270 | 59 | 0.00 |

من خلال الجدول رقم (11) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام اختبار t لعينة واحدة يتضح أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية وذلك بمقارنة قيمة اختبار (ت=14.270) والقيمة الاحتمالية لها(0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) عند المتوسط الافتراضي (3) حيث كان المتوسط الحسابي لمتغير المؤشرات المالية لتقييم الإستمرارية (4.0433) بدرجة موافق ،وعليه نرفض الفرضية الصفرية، التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف

ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بالمؤشرات المالية عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار. جدول (12) يوضح نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار .

جدول(12) نتائج اختبار t لعينة واحدة لمدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| البعد | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اختبار t | الدرجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية الثانية | 60 | 4.0574 | 0.65158 | 12.570 | 59 | 0.00 |

من خلال الجدول رقم (12) لاختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام اختبار t لعينة واحدة يتضح أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، وذلك بمقارنة قيمة اختبار (ت=12.570) والقيمة الاحتمالية لها(0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) عند المتوسط الافتراضي (3) حيث كان المتوسط الحسابي لمتغير المؤشرات المالية لتقييم الإستمرارية (4.0574) بدرجة موافق ،وعليه نرفض الفرضية الصفرية، التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه تلتزم

مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمؤشرات الفشل المالي عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار . جدول (13) يوضح نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية و التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار.

جدول(13) نتائج اختبار لعينة واحدة لمدى إلتزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار

| البعد | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | t اختبار | الدرجة الحرية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية الثالثة | 60 | 4.2939 | 0.46847 | 21.395 | 59 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (13) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام اختبار t لعينة واحدة يتضح أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، وذلك، بمقارنة قيمة اختبار (ت=21.395) والقيمة الاحتمالية لها(0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) عند المتوسط الافتراضي (3) حيث كان المتوسط الحسابي لمتغير المؤشرات المالية لتقييم الإستمرارية (4.2939) بدرجة موافق ،وعليه نرفض الفرضية الصفرية، التي تنص على أنه لا تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه تلتزم مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا

المركزي بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار.

**0.5 الاستنتاجات و التوصيات**

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى إلتزام مكاتب المراجعة الخارجية المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بمعيار 570 عند تقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار و تحديداً ركزت الدراسة على مدى إلتزام المراجعين الخارجيين بالمؤشرات المالية، مؤشرات الفشل المالي و جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة لتدعيم رأي المراجع بخصوص القدرة على الإستمرارية. وقد تم الحصول على 60 استبانة من مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي في ليبيا، وقد تم تحليل البيانات و اختبار الفرضيات باستخدام الإحصاء الوصفي و الاستدلالي. وقد أوضحت الدراسة أن هناك وعياً و إلتزاماً كبيراً بتطبيق معيار المراجعة الدولي 570 من خلال الالتزام باستخدام المؤشرات المالية، ومؤشرات الفشل المالي، و جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة عند تقييم قدرة المصارف الليبية على الاستمرار. و قدمت الدراسة تأكيداً بأن ممارسات المراجع الخارجي الليبي متوافقة مع ممارسات المراجعين في الدول الأخرى، كما جاءت في الادبيات السابقة (افكيرين و الجذري، 2017: العمودي، 2001: سرحان، 2007: الأخضر، 2014: الأمين، 2016: سعيد، 2021: الحوراني، 2017). و بذلك نستطيع أن نستنتج أن المراجعين الليبيين يبذلون العناية المهنية الكافية، بالإضافة إلى التزامهم بمعايير المراجعة الدولية امتثالا لتعليمات مصرف ليبيا المركزي. وقد واجه الباحثان عدة صعوبات أثناء مرحلة الدراسة، ومن أكبر الصعوبات التي تم مواجهتها هي عدم

وجود قاعدة بيانات توضح كيفية عمل المراجع الخارجي؛ وذلك نتيجة لعدم توافر المعلومات في التقارير المالية للمصارف وتقرير المراجع الخارجي؛ ولذلك تم الاستعانة بطريقة الاستبانة لجمع البيانات. وبالتالي من المهم أن يقوم مصرف ليبيا المركزي بمطالبة المصارف الليبية بالإفصاح عن خطوات المراجع الخارجي عند تقييم الإستمرارية وتقييم الإدارة في تقارير المالية للمصارف الليبية، وكذلك عند إصدار التقرير الخاص بمصرف ليبيا المركزي، ما يسهل عملية البحث العلمي في مجال المراجعة في القطاع المصرفي. و توصي الدراسة أيضا بضرورة تفعيل دور نقابة المحاسبين والمراجعين الخارجيين على أن تقوم بفتح برامج التدريب والإرشادات للتعرف على أهمية معايير المراجعة الدولية بشكل عام و ضرورة وضع دليل يحتوي على المؤشرات المهمة التي يستعين بها المراجع الخارجي عند قيامه بتقييم الإستمرارية للمصارف التجارية الليبية التي تأخذ في الاعتبار الخصوصية في الظروف السياسية و الاقتصادية في البيئة الليبية. كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تركز على تطبيق معايير المراجعة الدولية، وبخاصة تقييم الإستمرارية على مؤسسات اقتصادية أخرى في البيئة المحلية؛ وذلك لتعزيز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حيث يمكن للدراسات المستقبلية تناول مؤشرات أخرى غير الواردة في الدراسة الحالية مثل المؤشرات التشغيلية والتنظيمية و القانونية وغيرها.

**6.المراجع:**


- افكيرين، عادل السيد والجذري، مصباح عمار.(2017). "تصنيف مؤشرات تقييم الشركة على الإستمرارية من وجهة نظر مراجعي

الحسابات (دراسة تطبيقية في سوق الاوراق المالية الليبي)". مجلة البحوث المالية و الاقتصادية. المقالة رقم (1)، الاصدار الثاني.

- الأخضر، لقليطي.(2014). "مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للمراجعة رقم"570" الخاص بالاستمرارية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 25 الاصدار 2.
- الأمين، ماهر عياش.(2016). " مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي"570" في سوريا". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (38)، العدد (4).
- البنك الدولي. (2020). تقرير مراجعة القطاع المالي في ليبيا. الصادر عن البنك الدولي.
- الجوراني، محمد زكي.(2013). "مدى إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) تقييم استمرارية الشركات، وأثره على جودة المعلومات المحاسبية". رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
- الصفراني، محمد فرج وأمحمد، عماد الهادي، و الجطري، مصطفي الشارف. (2019). " استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في مشروعات صناعة الإسمنت في ليبيا"، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.
- العمودي، أحمد عبد الله عمر. (2001). دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الإستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الاردن.
- النعامي،علي سليمان.(2014). "مجالات مساهمة التحليل التنبؤ بعدم استمرارية

المشروع" مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،.

- الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين.(2017). معيار المراجعة "570"، كما صدر من المجلس الدولي لمعايير المراجعة.
- بخاوة، محمد الأمين، وطيبي، حمزه. (2022). "دراسة واختبار تأثير إد ا رك المدققين الخارجيين لحدود مسؤولياتهم بشأن استمرارية الاستغلال على تقرير التدقيق (دراسة ميدانية)". مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 02.
- حمودة، المهدي عبدالعظيم، و العماري على محمد. (2020). " مدى إلتزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني و أثرها على جودة خدمات المراجعة (منظور المراجعين الخارجيين بمنطقة طرابلس والمقيدين بمصرف ليبيا المركزي)". المجلة العلمية، المجلد الاول، العدد (11).
- دويدري، رجاء وحيد.(2000). كتاب البحث العلمي: أساسيته النظرية و ممارسته العملية. دار الفكر، بيروت، لبنان.
- سعيد،رحيم.(2021)."تطب يق معيار التدقيق الدولي570 لتحقيق فرض الإستمرارية باستخدام الوظيفة التنبؤية للمعلومات المحاسبية-دراسة حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان(scseg)"، مجلة الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 7، العدد 03.
- سرحان، عاهد عيد سرحان.(2007). "دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة

ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- عبدالله، ايهاب مكي محمد.(2017). "دور المراجع الخارجي في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)". المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات. العدد 25.
- عليان، ربحي مصطفى. (2001). كتاب البحث العلمي (أسسه، مناهجه، وأساليبه، وإجراءاته)، جامعة البلقاء التطبيقية، بيت الافكار الدولية، عمان.
- قندوس، رامي بسام والدعاس، عبدالله احمد.(2017). "درجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) فرض الإستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الوسط، الاردن.
- مازون، محمد أمين. (2010)." التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى أمكانية تطبيقها في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مصرف ليبيا المركزي.(2017). " تقرير الاستقرار المالي". مصرف ليبيا المركزي، ليبيا
- مطر، محمد عطية. (1995). المحاسبة المالية – سلسلة كتب المحاسبة، الطبعة الاولى، عمان،الاردن، دار حنين.

**7.المراجع الاجنبية:**

- Sekaran، Uma.(2003). Research Methods for Business، A skill building approach، fourth edition، John Wiley & Sons، Inc. New York، USA.